

البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية

سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك
رقم ٣

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تأسيسه:

تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) تنفيذا للقرار رقم م/١٤-٩٩ الصادر عن مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الثالث الذي انعقد في العاشر من ربيع الآخر عام ١٣٩٩هـ (١٤ من مارس / آذار ١٩٧٩م). وقد باشر المعهد أعماله عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

هدفه:

الغرض من إنشاء المعهد هو إجراء البحوث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء بالبنك .

وظائفه:

أنيطت بالمعهد الوظائف والصلاحيات التالية :

أ) تنظيم وتنسيق البحوث الأساسية بغرض تطوير نماذج وطرق لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية .

ب) توفير التدريب للموظفين المهنيين وتنمية قدراتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي تلبية لاحتياجات هيئات البحوث والهيئات التي تطبق الشريعة الإسلامية في معاملاتها.

ج) تدريب الموظفين العاملين في مجالات النشاط التنموي في الدول الأعضاء في البنك .

د) إنشاء مركز للمعلومات لتجميع وتنظيم ونشر المعلومات في المجالات المتصلة بميادين نشاطه .

هـ) القيام بأية أعمال أخرى تساعده على تحقيق هدفه .

هيكله التنظيمي:

رئيس البنك الإسلامي للتنمية هو أيضا رئيس المعهد، كما أن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك هو السلطة العليا التي ترسم سياساته . ومن الناحية الإدارية : يضطلع بمسئولية الإدارة العامة للمعهد مدير يعينه رئيس البنك بالتشاور مع مجلس المديرين التنفيذيين. ويتألف المعهد من ثلاث شعب فنية هي : البحوث والتدريب، والمعلومات، والخدمات الإدارية.

مقره:

يقع المعهد ضمن المقر الرئيسي للبنك الإسلامي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية .

عنوانه :

البنك الإسلامي للتنمية

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

ص.ب: ٩٢٠١ جدة ٢١٤١٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٦٣٦١٤٠٠ - فاكسيميلي : ٦٣٧٨٩٢٧ / ٦٣٦٦٨٧١ برقيا : بنك إسلامي

E.Mail Address : IDB@ISDB.ORG.SA Home page:HTTP://WWW.IRTI.ORG

رقم الإيداع: ١٦/١٠٦٥

ردمك رقم: ٢ - ٤٦ -٦٢٧ - ٩٩٦٠



البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

دور البنوك الإسلامية
في مجال التنمية

الدكتور أحمد محمد علي

سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك
رقم ٣

البنك الإسلامي للتنمية ١٤٢٢هـ

ح المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية

علي، أحمد محمد

جدة

٤٨ صفحة ١٧ سم ×٢٤سم

ردمك : ٢-٤٦-٦٢٧-٩٩٦٠

١- دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية (بنوك إسلامية)

رقم الإيداع: ١٦/١٠٦٥

ردمك : ٢-٤٦-٦٢٧-٩٩٦٠

الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ (١٩٩٤م)

الطبعة الثانية : ١٤١٩ هـ (١٩٩٨م)

الطبقة الثالثة : ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م)

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام ١٣٩٣هـ (الموافق ديسمبر عام ١٩٧٣م).

وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض، في شهر رجب عام ١٣٩٥هـ (الموافق شهر يوليو من عام ١٩٧٥م). وقد تم افتتاح البنك رسميا في اليوم الخامس عشر من شهر شوال عام ١٣٩٥هـ (العشرين من أكتوبر عام ١٩٧٥م).

ويهدف البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية، مجتمعة ومنفردة، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتشمل وظائفه: المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويساهم البنك أيضا في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتعزيز التبادل التجاري بينها، وبخاصة في السلع الإنتاجية، وتقديم المساعدة الفنية لها، والعمل على ممارسة أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

العضوية في البنك:

إن الشرط الأساسي للعضوية في البنك أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن تكتتب في رأس مال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء حتى تاريخه (٥٣) دولة.

رأس مال البنك:

رأس المال المصرح به ستة آلاف مليون دينار إسلامي (نحو ٨,٤ بلايين دولار أمريكي)، مقسمة إلى ستمائة ألف سهم، قيمة كل سهم منها عشرة آلاف دينار إسلامي. ورأس المال المكتتب فيه أربعة آلاف مليون دينار إسلامي، يدفع على مراحل محددة، وبعملات قابلة للتحويل يقبلها البنك.

(الدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي).

مقر البنك:

يقع المقر الرئيس للبنك في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية. وقد تم إنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية بناء على قرارات صادرة عن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك: أحدها في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية، والثاني في كوالالمبور عاصمة ماليزيا، والثالث في ألماتي بجمهورية قازاقستان.

السنة المالية واللغة الرسمية:

السنة المالية للبنك هي السنة الهجرية (القمرية) واللغة الرسمية هي العربية بينما تستخدم اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلغتي عمل.

المحتويات

القسم العربي

القسم الفرنسي [1]

القسم الإنجليزي[2]

(1) لمعرفة المحتويات وأرقام الصفحات الرجاء العودة إلى القسم الفرنسي والذي يبدأ بعد نهاية القسم الإنجليزي أي وسط هذا الكتاب تقريبا.
(2) لمعرفة المحتويات وأرقام الصفحات الرجاء العودة إلى القسم الإنجليزي والذي يبدأ من اليسار في هذا الكتاب.

تــقــــــــــديم

يهدف البنك الإسلامي للتنمية، بوصفه مؤسسة مالية دولية، إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بالدول الأعضاء فيه والمجتمعات الإسلامية عامة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ولكي يتمكن البنك من تحقيق أهدافه وأداء ما أنيط به من مهام في مجال البحوث والتدريب ونشر المعلومات فقد أنشأ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في عام ١٤٠١ هـــ (١٩٨١م) وباشر المعهد أعماله في ١٤٠٣ هـــ (١٩٨٢م).

وإلى جانب ما يقوم به المعهد من نشاطات في مجال البحوث والتدريب فقد شرع في تنفيذ عدة برامج لتطوير وتشجيع النشاطات الاقتصادية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم.

وهذه البرامج تهدف إلى استقطاب الخبرات الخارجية وتوظيف طاقات الأمة لتطوير الاقتصاد الإسلامي. وتعد جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية ضمن هذه النشاطات . وترمي هذه الجوائز إلى منح الاعتبار والمكافأة والتشجيع للجهود المبدعة المشهودة في هذا المجال. وتمنح جائزة سنوية واحدة من هذا النوع في مجال الاقتصاد الإسلامي أو البنوك الإسلامية على التناوب.

وقد منحت جائزة البنوك الإسلامية للعام ١٤١٤هـــ لمعالي الدكتور أحمد محمد علي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة – المملكة العربية السعودية – تقديراً لجهوده العظيمة وما قدمه من خدمات مميزة وإسهام متفرد في إرساء قواعد البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية ليس لها نظير في العالم الإسلامي، ودوره كرئيس للبنك الإسلامي للتنمية في تقديم نماذج ناجحة للعديد من صيغ ومؤسسات التمويل الإسلامية تعمل في إطار المبادئ الشرعية وتعزز روابط التعاون الاقتصادي بين مؤسسات تمويل التنمية الوطنية.

وأبان الحفل الذي أقيم بمناسبة منح الجائزة، قدم معالي الدكتور أحمد محمد علي هذه المحاضرة القيمة حول «دور البنوك الإسلامية في التنمية». و لم يقتصر حديث معاليه في هذه المحاضرة فقط على إلقاء الضوء على الدور الذي ينبغي أن تؤديه هذه البنوك في عملية التنمية وإنما بيَّن بجلاء مفهوم التنمية نفسه من وجهة النظر الإسلامية. وتناول حديثه أيضاً أداء البنوك الإسلامية خلال العقدين الماضيين مبيناً ما حققت من منجزات وما واجهت من تحديات.

ونظراً لطبيعة المناسبة فقد أوجز معالي الدكتور أحمد علي في حديثه و ولكنه حقق حسن استخدام ما لديه من خبرة هائلة في مجال العمل المصرفي الإسلامي فتناول معظم القضايا المتعلقة بالوضع بشكل مميَّز.

ونأمل أن يكون نشر هذه المحاضرة القيمة التي جاد بها ذهن أحد العلماء الممارسين للعمل الصرفي الإسلامي، بعد أن أمضى ما يربو على عقدين من الزمان، قاد فيهما مسيرة تطوير صيغ التمويل الإسلامية ووضعها في مجال التطبيق، وعايش كل ما واجهته البنوك الإسلامية من صعوبات، نأمل أن يكون في نشر محاضرته ما يسترشد به العاملون في مجال العمل المصرفي الإسلامي والتنمية بالدول الإسلامية.

د. عمر زهير حافظ

مدير المعهد بالإنابة

مقـــــــدمـــة

ليس هنا مجال الخوض في تعريف التنمية ومدلولاتها ومفاهيمها المختلفة التي تتعدد بتعدد المدارس الفكرية الاقتصادية وتتباين بتباين المذاهب الاقتصادية.

وفي الاقتصاد الإسلامي نجد أن مصطلح «العمارة» استنباطاً من قول الله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ ومفهوم لفظ العمران هنا أوسع دلالة وأشمل من مفهوم التنمية الاقتصادية كما يعرِّفها علم الاقتصاد الحديث، لأن هدف العمارة من وجهة النظر الإسلامية هو إقامة مجتمع يعمل فيه العباد على أساس من تقوى الله لتحقيق العمارة، فضلاً عن الحفاظ على الخيرات والنعم التي ترتبط بها، يقول الحق تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾.

فاستخدامنا هنا عبارة «التنمية» بحكم شيوعها واشتهارها في علم الاقتصاد الحديث نعني بها «العمران» وهو العمل بشرع الله لتحقيق حد الكفاية للجميع وللوصول إلى نمو مستمر للطيبات، وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله لنا من موارد.

وعلى الرَّغم من الموارد العظيمة التي حباها الله للعالم الإسلامي والطاقات البشرية الهائلة التي أنعم بها علينا إلا أن معظم شعوبنا الإسلامية تشكو الفاقة، فأكثر من ثلثي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي داخلة ضمن دائرة الفقر، أي من أفقر دول العالم، وفقاً للإحصاءات المتوفرة عن متوسط الناتج القومي للفرد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

لذلك، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أكبر تحد يواجه أمتنا الإسلامية في العصر الحديث، ويمكن للمرء أن يُرجع معظم ما تعاني منه الأمة من علل ومآس ونكبات

إلى التخلف الاقتصادي، وما يتبع ذلك من ارتفاع نسبة الأمية والتخلف التقني إلى غير ذلك، في زمن أخذ العالم يتطور فيه تطوراً صاروخياً، فزادت الفجوة بيننا وبين الدول الصناعية واتسعت هذه الفجوة وتزداد اتساعاً في كل يوم وفي كل لحظة.

وليس أمامنا من خيار للمحافظة على كياننا الإسلامي، إلا أن نحثَّ السير، ونواصل السعي، ونضاعف الجهد بكل طاقاتنا وجميع إمكاناتنا، لتنمية أمتنا ورفع مستوى معيشة شعوبنا الإسلامية.

وبما أن الصراع بين الأمم أصبح صراعاً اقتصادياً وإعلامياً، فمن واجبنا جميعاً، دولا ومؤسسات وأفراداً، أن نهبَّ، صفاً واحد لأداء الواجب المقدس، لنصون أجيال الأمة الحاضرة والمقبلة، من الفقر والجهل والمرض.

والبنوك الإسلامية بكل أنواعها وأشكالها تقع عليها مسؤولية خاصة، في النهوض بهذا الواجب، باعتبار أنها تصدت لتحمُّل مسؤولية المال وإدارته، والمال كما نعلم جميعاً هو عصب الحياة.

فأضحى لزاماً على البنوك الإسلامية أن تقوم بنصيبها في هذا الجهد، وباعتبار أن البنوك الإسلامية أخذت على عاتقها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغرَّاء، والسير على هديها، فإن الناس يتوقعون منها الكثير في معالجة مشاكلهم الاقتصادية ومواجهة متطلبات الحياة الأساسية.

نظرة على أداء البنوك الإسلامية في العقدين الماضيين

بناء على مفهوم العمارة، كما سبقت الإشارة، فإن أي بنك إسلامي هو بطبيعته مؤسسة إنمائية، تقوم بتعبئة المدخَّرات ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهو مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى للقيام بوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع.

ويسعى للقيام بواجبه في إعمار الأرض على أساس من تقوى الله لتحقيق أعلى مستوى من الطيبات، فهو بذلك يجسِّد اهتمام الإسلام بقضية إعمار الأرض أو ما يسمى في الاقتصاد الحديث مشكلة التنمية الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية النابعة من القيم الإسلامية.

وهذه النظرة الشاملة للتنمية الإسلامية تتميَّز عن مفهوم المعاصر للتنمية من حيث إنها تشمل، إلى جانب النواحي المادية، والنواحي الروحية والخُلقية، وتركِّز على بناء الإنسان وتنمية بيئته المادية والاجتماعية والثقافية.

ولذلك، فإن البنك الإسلامي يسهم في إقامة مجتمع يجسِّد المبادئ الإسلامية في حياة الأفراد وفي الواقع العملي.

ومع عدم التقليل من أهمية أن يكون البنك الإسلامي مؤسسة رابحة وتحظى برضا عملائها، فإن البنوك الإسلامية ليست بنوكاً عادية تهدف إلى الربح السريع، وإرضاء عميلها على حساب أهدافها الأساسية، بل هي مؤسسات إنمائية مقيَّدة بمصلحة الأمة وشريعة الإسلام، ومن ثم عليها مسئوليات تجاه الأمة.

وتسعى هذه البنوك إلى أداء هذه الأمانة وإلى تحقيق العديد من الأهداف التي من أهمها:

أ- إيجاد البديل، الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي، التجاري والصناعي والزراعي، إلى غير ذلك، ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية.

ب- تنمية الوعي الادخاري، بشتى السبل، ولدى مختلف فئات المجتمع، ومكافحة الاكتناز.

ج- تشجيع الاستثمار، بإيجاد الفرص الملائمة وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات.

د- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد وشركات ومؤسسات. ويقوم المصرف الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور متَّبعاً أحدث الطرق والأساليب الفنية، لتسهيل التبادل التجاري، وتنشيط الاستثمار، وتعبئة الموارد المحلية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما لا يتنافى مع الضوابط الشرعية.

وبنظرة سريعة على أداء البنوك الإسلامية في العقدين الماضيين، يتضح لنا ما يلي:

١- انتشار المصارف الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، كشركات الاستثمار والتجارة والتكافل، إلى غير ذلك في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وخارجه، من إندونيسيا وماليزيا إلى غرب إفريقيا، ومن تركيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثبت نجاح التجربة.

٢- ارتفاع معدل الودائع لدى هذه البنوك بشكل مطَّرد، مما يدل على الإقبال الشديد الذي حظيت به هذه البنوك من جماهير المسلمين في مناطق عديدة، ويذكر في هذا المجال الإقبال الشديد الذي حظي به بنك المعاملات في إندونيسيا، حيث أمكن استقطاب

ما يزيد على ٢٠ مليون دولار أمريكي في اجتماع واحد، عقد في القصر الجمهوري في بوجر برعاية فخامة الرئيس الإندونيسي سوهارتو.

وقد تمكنت البنوك الإسلامية من استقطاب فئات من المدخرين لم يسبق لها التعامل مع الأجهزة المصرفية، وبذلك أسهمت البنوك الإسلامية في رفع معدل الادخار القومي في بلدانها.

ومن الأمثلة الناصعة في هذا المجال، تابونق حجِّي في ماليزيا، أحد المؤسسات المصرفية الإسلامية، التي فازت بجائزة البنك الإسلامي للتنمية، في العمل المصرفي الإسلامي.

فبرنامج تابونق حجِّي في تنمية الوعي الادخاري بين المجتمع المسلم في ماليزيا، بجميع فئاته، بدءاً من تلاميذ المدارس، يدعو بحق إلى الإعجاب.

فالتلميذ بالمدرسة يستطيع أن يفتح حساباً ادخارياً في تابونق حجِّي،، بمبلغ زهيد لا يتجاوز حوالي خمسة ريالات سعودية.

فاستطاع تابونق حجِّي بذلك أن يجمع مئات الملايين من الدولارات، غير أنه للأسف الشديد، فإن تجربة تابونق حجِّي لم تنتقل إلى المؤسسات المصرفية الإسلامية الأخرى التي تفتقر إلى برامج خاصة، موجَّهة إلى فئات المجتمع لتنمية السلوك الادخاري.

٣- وجود فائض سيولة عالية من الودائع قصيرة الأجل، لم تتمكن البنوك الإسلامية من تحويل هذه السيولة إلى تمويلات متوسطة وطويلة الأجل، مما جعل نسبة السيولة عالية جداً في البنوك الإسلامية بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية مقارنة بنظرائها من البنوك الأخرى.

٤- التركيز على التمويلات قصيرة الأجل ذات العائد السريع، مما حرم القطاعات

الإنمائية المختلفة، من زراعة وصناعة، ومن تلك الأموال.

ومن السير تبرير هذا الوضع، في بداية تكوين وإنشاء هذه البنوك، لكن يصعب تبريرها بعد بلوغ هذه البنوك سن الرُّشد.

يمكن القول أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت البنوك الإسلامية، من ذلك وجودها في أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية، قد لا تكون مقيَّدة بأحكام الشرعية، كما أنها ما زالت في موقع قِلَّة بالنسبة للبنوك الأخرى، وأنها أتت بممارسات جديدة لم يعهدها العملاء من قبل، كل ذلك أدى إلى قيام البنوك الإسلامية خلال هذه الفترة، بتوجيه أغلب استثماراتها إلى المرابحة، لسرعة تسييلها، ووضوح التدفق النقدي والعائد.

٥- على الرّغم من الارتفاع المطرد في ودائع البنوك الإسلامية، فإن هذه البنوك لم تتمكن من اجتذاب إلا نسبة ضئيلة جداً من الأموال المتاحة، والتي يمكن اجتذابها للنشاط المصرفي الإسلامي. ومما لا شك فيه أن تصرفات بعض شركات الأموال التي ادعت قدرتها على تثمير الأموال وفقا لأحكام الشريعة، وما انتهت إليه من فشل وضياع لحقوق المودعين لديها، أثر تأثير سلبياً على البنوك الإسلامية.